



منشور رقم: 5/2022 مكرر

إلى السيدات والسادة الوزراء والوزراء  
المنتدبين والمندوبيين الساميين والمندوب العام  
والمندوب الوزاري

الموضوع : إعداد المقترنات المتعلقة بالبرمجة الميزانية لثلاث سنوات 2023-2025 مدرومة  
بأهداف ومؤشرات نجاعة الأداء

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

وبعد، فكما تعلمون، كرست المادة 5 من القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1.15.62 بتاريخ 14 من شعبان 1436 (2 يونيو 2015) والمادتان 2 و 2 مكرر من المرسوم رقم 2.15.426 الصادر في 28 رمضان 1436 (15 يوليو 2015) المتعلق بإعداد وتنفيذ قوانين المالية كما تم تغييره وتتميمه، ببرمجة ميزانية لثلاث سنوات يتم تحديدها كل سنة.

وتتوخى هذه البرمجة ضمان استدامة السياسات العمومية وتدعم فعالية تخصيص الموارد الميزانية وفقا للأولويات الإستراتيجية وتحسين ظروف إعداد قانون المالية ومنح رؤية واضحة للأمراء بالصرف لتداريب برامجهم من خلال تمكينهم من آليات تتبع نجاعة الأداء. في هذا الاتجاه، أكد التقرير العام للنموذج التنموي الجديد أن المغرب يتمتع بإطار ماקרו-اقتصادي ونظام مالي مستقر، يتعين الحفاظ عليهما وتحسينهما لخدمة النمو الاقتصادي بشكل أفضل، لاسيما من خلال أدوات السياسة الميزانية المتمثلة في التدبير القائم على نجاعة الأداء، والبرمجة الميزانية ووضع آلية دورية للمراجعة العامة للنفقات العمومية بهدف الاستخدام الأمثل لهذه النفقات عبر تقليل النفقات غير ذات أولوية.

وهكذا، وفي إطار إعداد مقترنات القطاعات الوزارية والمؤسسات المتعلقة بالبرمجة الميزانية لثلاث سنوات للفترة 2023-2025 مدرومة بآهداف ومؤشرات نجاعة الأداء، يرمي هذا المنشور إلى تقديم التوجهات العامة التي يجب مراعاتها وكذا كيفية إعداد مقترنات البرمجة المذكورة.

## • التوجهات العامة للفترة 2023-2025

يندرج إعداد البرمجة الميزانية لثلاث سنوات للفترة 2023-2025 في سياق يتسم بتوالٍ انتعاش الاقتصاد العالمي تكبح وتيرته تطورات الوضعية الوبائية المرتبطة بجائحة كوفيد-19 والتوترات الجيو-استراتيجية الدولية.

وعلى الصعيد الوطني، واستشرافاً لآفاق واعدة، عبر جلالة الملك عن تطلعه إلى أن يشكل "الميثاق الوطني من أجل التنمية"، إطاراً مرجعياً، من المبادئ والأولويات التنموية، وتعاقداً اقتصادياً واجتماعياً، يعتبر النموذج التنموي الجديد بمثابة منطلق لمرحلة جديدة، لتسريع الإقلاع الاقتصادي، وتوطيد المشروع المجتمعي المنشود، والذي يشكل تنفيذه مسؤولية وطنية تستلزم مشاركة كل طاقات وكفاءات الأمة.

فانسجاماً مع ذلك، وفضلاً عن الالتزام بتفعيل مضامين تقرير النموذج التنموي الجديد، استندت المحاور الإستراتيجية للبرنامج الحكومي على مخرجات هذا التقرير، وحددت تدعيم ركائز الدولة الاجتماعية وتحفيز الاقتصاد الوطني لفائدة التشغيل وتكريس الحكامة الجيدة في التدبير العمومي كمحددات عمل الحكومة للولاية 2021-2026.

وهكذا سينصب عمل الحكومة على تفعيل مختلف مكونات ورش تعميم الحماية الاجتماعية، وذلك، وفقاً للرؤية الملكية السامية، باعتباره مشروعًا اجتماعياً ضخماً يجسد ثورة اجتماعية حقيقة. وستواكب الحكومة هذا الورش بإصلاح عميق للمنظومة الصحية الوطنية وتحسين عرض العلاجات بما يكفل تمتين السيادة الصحية الوطنية واستيعاب المستفيدين الجدد من التأمين الإجباري الأساسي عن المرض.

وفي مجال التعليم، تطمح الحكومة إلى النهوض بجودة هذا القطاع الأولوي، من خلال تغيير جذري في مقاربة الإصلاح، يقوم على مقاربة شمولية تتوجى تحسين المنظومة التعليمية، وتشمل الجوانب المتعلقة بالتكوين وتوسيع وتعزيز البنية التحتية والرفع من الخدمات التي توفرها هذه المنظومة للمتعلمات والمتعلمين. وسعياً إلى تحقيق تكافؤ الفرص في الوصول للتعليم، ستركز جهود الحكومة على تجاوز الإكراهات التي تحول دون تعميم واستدامة التدرس، لا سيما بالعالم القروي والمناطق النائية.

وفي إطار سياستها المتكاملة والمتعددة في مجال التشغيل والتي تأخذ في الاعتبار حاجات شتى الفئات العمرية والخصوصيات المجالية، استهلت الحكومة ولايتها بإعطاء زخم جديد لبرامج دعم التشغيل، لا سيما من خلال إطلاق برنامج "فرصة" لدعم المبادرات الفردية للمشاريع عبر المعاكبة والتوجيه والتكوين على امتداد جميع أطوار المشروع حتى تحقيقه، بالإضافة إلى منح قروض شرف، وكذا برنامج "أوراش" الرامي إلى إحداث 250 ألف فرصة شغل مباشر خلال سنتي 2022 و2023 في إطار أوراش عامة صغرى وكبرى مؤقتة. كما ستعمل الحكومة، وفق نهج تشاركي، على مراجعة الإطار القانوني للشغل بما يكفل تكييفه مع متغيرات سوق الشغل وإنتاج بيانات موثوقة عن سوق الشغل وتقييم سياسات وبرامج التشغيل.

وموازاة لذلك، وتدعيمها لركائز الدولة الاجتماعية، ستعمل الحكومة على توطيد كافة الآليات والتدابير الكفيلة بتعزيز الرأسمال البشري والتنمية البشرية. وجدير بالذكر أن الاختيارات الاقتصادية للحكومة تميز بارتكازها على تدابير ذات أثر الرافع على التنمية الاجتماعية.

وعلى المستوى الاقتصادي، اعتمدت الحكومة خارطة طريق لمعالجة تداعيات الجائحة على الاقتصاد الوطني ومواكبة تحول الاقتصاد الوطني من أجل خلق فرص شغل للجميع. وفي هذا الصدد، ترتكز السياسة الوطنية للتحول الاقتصادي على ثلاثة مبادئ أساسية تتعلق بتكرис التشغيل كمحور رئيسي لجميع السياسات العمومية في المجال الاقتصادي، وتعزيز السيادة الوطنية من حيث المنتوجات والخدمات الإستراتيجية، وتعزيز المنتوج المغربي على المستويين الوطني والدولي وحمايته من المنافسة غير العادلة.

ولatzال التطورات المرتبطة بجائحة كوفيد-19، وبالسياق الدولي المضطرب، تشكل محددا رئيسيا لأفاق الاقتصاد العالمي. وهكذا، ومقارنة مع سنة 2021، يتوقع البنك الدولي أن يسجل معدل النمو العالمي تباطؤا ملحوظا خلال سنتي 2022 و2023، إذ يتوقع أن يبلغ %4,1 سنة 2022 متأثرا باستمرار أزمة جائحة فيروس كورونا، وتقليل تدابير الدعم المالي، واحتلال سلاسل التوريدات.

ومن جهته، يتوقع صندوق النقد الدولي أن يبلغ معدل النمو الاقتصادي العالمي %4,4 سنة 2022 و%3,8 سنة 2023، وأن تعرف منطقة اليورو معدل نمو مهم خلال سنة 2022 يقدر ب%3,9 بعد تسجيل %5,2 سنة 2021، مع معدلات نمو مهمة لدى الشركاء الاقتصاديين الرئيسين للمغرب، إذ يتوقع أن تسجل فرنسا %3,5 بعد %6,7 وإسبانيا %5,8 بعد %4,9. ومن المتوقع أن تظل أسعار معظم المواد الطاقية مرتفعة خلال سنة 2022، مع استمرار الإكراهات المؤثرة في العرض.

وعلى المستوى الوطني، وفي ظل تسجيل الموسم الفلاحي الحالي 2021/2022 تأثرا في الأمطار وعجزا في التساقطات بلغ 64% مقارنة بموسم فلاحي عاد، أكد جلالة الملك نصره الله على ضرورة اتخاذ الحكومة لكافة التدابير الاستعجالية الضرورية لمواجهة آثار نقص التساقطات المطرية على القطاع الفلاحي. وفي هذا الإطار، تتكب الحكومة على تنزيل برنامج استثنائي للتحفييف من آثار تأخر التساقطات المطرية والحد من تأثير ذلك على النشاط الفلاحي، يرتكز على ثلاثة محاور رئيسية تهم تواлиا، حماية الرصيد الحيواني والنباتي وتدبير ندرة المياه والتأمين الفلاحي وتحفييف الأعباء المالية على الفلاحين والمهنيين.

ويأتي الرفع من وتيرة النمو خلال الخمس سنوات المقبلة، على رأس التزامات الحكومة خلال ولaitها. وتمثل التدابير المزمع إعمالها والكفيلة بتحقيق هذه الغاية، بصفة خاصة، في تنزيل برنامج وطني وجهوي لدعم المقاولات الناشئة في القطاعات الوااعدة وتشجيع المبادرة المقاولاتية، وتفعيل الإصلاحات الهيكلية لدعم الاقتصاد الوطني، لاسيما تفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار كرافعة للنهوض بالأنشطة الإنتاجية ومواكبة وتمويل مختلف المشاريع الاستثمارية، وتنفيذ الإستراتيجيات

القطاعية الطموحة، بالإضافة إلى تبني سياسة فاعلة لدعم النشاط الاقتصادي للمرأة، وكذا تجويذ مناخ الأعمال.

وإدراكاً لأهمية التوفيق بين الانتعاش الاقتصادي وضرورات ضبط التوازنات الماكرو اقتصادية، ستعمل الحكومة على تحرير الهوامش الميزانية الضرورية لمواجهة إكراهات تحديات مرحلة ما بعد الجائحة وتتنزيل الاختيارات الكبرى للنموذج التنموي الجديد. ومن شأن هذه الجهود أن تمكن من ضمان استقرار الدين، على المدى القريب، في مستوياته الحالية ووضعه في مسار تنازلي على المدى المتوسط، إضافة إلى حصر العجز الميزاني في مستويات متحكم فيها.

وهكذا، وتوطيداً لأنعاش الاقتصاد الوطني، تطمح الحكومة، بالنسبة للفترة 2023-2025، إلى تحقيق نسبة نمو تقدر بـ 4% كمتوسط سنوي، مع التحكم في معدل التضخم في حدود 2% وحصر عجز الميزانية في نسبة 4,5% من الناتج الداخلي الخام كمتوسط سنوي.

ويبقى الاستمرار في هذا النسق الإيجابي في أفق استعادة التوازن الميزاني رهننا باستكمال تنزيل الإصلاحات الهيكيلية والتدابير التي انخرطت فيها بلادنا وبمدى الالتزام بالتوجه الحالي الرامي إلى ترشيد النفقات العمومية والتخصيص الأمثل للموارد وفقاً للحاجات والأولويات. وفي هذا الإطار، يجب أن تأخذ مقترنات القطاعات الوزارية والمؤسسات بالاعتبار الإمكانيات المالية للدولة، وذلك بالعمل على ترتيب الأولويات، وأن تخضع فيما يخص الميزانية العامة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة والحسابات المرصدة لأمور خصوصية، للتوجهات الأساسية التالية:

« **ضبط نفقات الموظفين الخاصة بقطاعكم أو مؤسستكم** بالتعاون مع مصالح مديرية الميزانية التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية، مع الحرص على حصر المقترنات بشأن إحداث المناصب المالية في ما هو ضروري لضمان سير وجودة خدمات المرافق العمومية، مع العمل على إعمال الإمكانيات المتاحة المتعلقة بإعادة الانتشار على مستوى القطاع أو المؤسسة وبين القطاعات أو المؤسسات من أجل سد الحاجيات على المستوى المجهلي والقطاعي؛

« **ترشيد الإنفاق المرتبط بتسهيل الإدارة وعقلنة نفقات المعدات والنفقات المختلفة من خلال التحكم في النفقات العادلة وحصرها في المتطلبات الضرورية لتحسين فعالية تدخلات الدولة،** لا سيما عبر النقل من النفقات المتعلقة بـ:

- كراء السيارات وكراء وتهيء المقرات الإدارية وتأثيثها، مع ربطها بضرورة المصلحة؛
- النقل والتنقل داخل وخارج المملكة والمصاريف المرتبطة بالفندقة والاستقبالات وتنظيم الاحتفالات والمؤتمرات والندوات؛
- المصاريف المتعلقة بحظيرة السيارات؛
- الدراسات مع إخضاع طلبات العروض المتعلقة بها للترخيص المسبق وفقاً لمضمون منشوري رقم 2022/04 بتاريخ 15 فبراير 2022، مع تعزيز إنجاز الدراسات من طرف الخبرات والأطر التي تتوفر عليها الإدارة؛

- إعانت التسيير لفائدة المؤسسات العمومية وحصرها في تغطية النفقات الخاصة بالموظفين، مع ربطها بموجودات خزينة هذه المؤسسات.

#### ◀ تحسين فعالية الاستثمار، عبر:

- إعطاء الأولوية لبرمجة الالتزامات المتعلقة بالمشاريع التي توجد طور الإنجاز، خاصة تلك التي كانت موضوع اتفاقيات موقعة أمام جلالة الملك، أو ببرمة مع المؤسسات الدولية أو الدول المانحة. ويتعين أن تستند مقتراحات نفقات الاستثمار كذلك إلى المستويات والقدرات الفعلية للتنفيذ الميزانياتي برسم هذا الفصل ؟

- اللجوء لآليات التمويل المبتكرة، من خلال تفعيل الإطار القانوني للشراكة بين القطاعين العام والخاص ؛ وسيشكل مدى الالتزام بتنفيذ الاتفاقيات المتعلقة بهذا النوع من التمويل محدداً رئيسياً لنفقات الاستثمار المخصصة للقطاعات الوزارية والمؤسسات؛

- ترشيد إعانت الاستثمار الممنوحة للمؤسسات والمقاولات العمومية، وإعطاء الأولوية في تخصيصها للمشاريع التي توجد في طور الإنجاز، مع ربط وتيرة تسديد هذه الإعانت بمستوى السيولة النقدية المتوفرة لديها؛

- التسوية المسقبة للوضعية القانونية للعقارات المخصصة للمشاريع الاستثمارية الجديدة، وذلك في إطار احترام المقتضيات التشريعية والتنظيمية المتعلقة بنزع الملكية لأجل المنفعة العامة. لهذه الغاية، وتفادياً لتكوين وترابع المتأخرات الناجمة عن عدم تسوية وضعية الأراضي المخصصة لإنجاز المشاريع، يجب رصد الاعتمادات اللازمة بالأولوية لاقتناء الأراضي ضمن البند الميزاني المخصص للمشروع في أفق تحويل المبالغ المخصصة لهذا الغرض للحساب الخاص باستبدال أملاك الدولة، وذلك انسجاماً مع مقتضيات المنشور المتعلق بالاقتناءات والتخصيصات العقارية التي تهم الملك الخاص للدولة؛

- إخضاع اقتناء السيارات والمقرات الإدارية وبنائها وتهيئتها وتجهيزها للترخيص المسبق لرئيس الحكومة.

واعتباراً لأهمية الرقمنة كرافد رئيسي في مسلسل الإصلاحات والتحولات الاقتصادية والمجتمعية لدينا، يتعين، من جهة، تكثيف جهود تسريع التحول الرقمي للإدارة باعتباره شرطاً ضرورياً لتجويد العلاقة مع المرتفقين ومختلف الفاعلين، لاسيما عبر تعزيز بنيات ومنصات الخدمات الرقمية ومواربها من خلال التكوين الضروري في هذا المجال، ومن جهة أخرى، تكريس استخدام الرقميات في تتبع وتقييم وقياس جودة الخدمات المقدمة للمواطن وفي تعزيز تواصل شفاف وتفاعلٍ للإدارة مع محبيتها. وموازاة لذلك، يتعين الحرص على تعزيز السيادة الرقمية وحماية البيانات الرقمية الوطنية وتطبيق التشريعات الخاصة بحماية المعطيات الشخصية.

وتماشياً مع الدور الريادي للمغرب في الجهود العالمية الهدافة إلى التخفيف والتكيف مع التغير المناخي، يتعين تضمين البعد المناخي في تصميم وتنزيل مختلف الإستراتيجيات القطاعية. كما يتعين مواهمة نمط عيش الإدارة مع متطلبات استدامة الموارد الطبيعية من جهة، وتقليل الصدمة

الكارbone لأنشطة وسير الإدارة من جهة أخرى. لذلك، يجب الحرص على المقاييس المرتبطة، على الخصوص، بحماية البيئة، واقتصاد الماء، وتنمية الطاقات المتتجدة والنجاعة الطافية، وذلك في إطار تقييم عروض المتنافسين بخصوص الصفقات العمومية المتعلقة بالأشغال والتوريدات وكذا الخدمات.

علاوة على ذلك، يتعين التقيد في هذا الباب بالأحكام المؤطرة لأفضلية المقاولات المغربية، ولاسيما المقاولات الصغرى والمتوسطة والمقاولين الذاتيين والتعاونيات، في إطار الصفقات العمومية، وذلك قصد تشجيع إدماج القطاع غير المهيكل، وكذا الرفع من حجم القيمة المضافة المحلية وتقوية النسيج الاقتصادي الوطني وإحداث فرص الشغل.

وإدراكا لأهمية المساواة بين الجنسين والمشاركة النسائية كشرط ضروري لمجتمع منفتح ومتناهك ومتضامن، وكمؤشر للتنمية البشرية، فإن القطاعات الوزارية والمؤسسات مطالبة، في إطار ميزانياتها القطاعية، بمواصلة الانخراط الفعال في بلورة التدابير المرتبطة بالبرنامج الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي للنساء في أفق 2030 "مغرب التمكين"، إضافة إلى تنزيل مختلف التدابير التي تضمنها البرنامج الحكومي لفائدة المساواة وتكافؤ الفرص وقضايا المرأة، وكذا تحرير النشاط الاقتصادي للمرأة ومحاربة الهشاشة لدى النساء في كل مراحل الحياة، مع مراعاة اختلاف الوضعيات الفردية والأسرية.

كذلك، وتعزيزا للمأسسة الميزانية المستجيبة النوع الاجتماعي على صعيد عملية إعداد الميزانية بما يتيح ترسیخ مبادئ المساواة والإنصاف والاستجابة لاحتياجات كافة فئات المجتمع، فإنه يتعين على القطاعات الوزارية والمؤسسات تحديد مشاريع تراعي بعد النوع الاجتماعي، يتم قرنها، على مستوى مشاريع نجاعة أدائها بأهداف يتم قياس إنجازها بمؤشرات مستجيبة النوع.

#### • كيفية إعداد البرمجة الميزانية لثلاث سنوات 2023-2025 للقطاعات الوزارية والمؤسسات:

بناء على التوجهات العامة المشار إليها أعلاه، وبهدف إعداد برمجتها الميزانية لثلاث سنوات، يتعين على القطاعات الوزارية والمؤسسات أن تقدم، بالنسبة لكل سنة من الفترة 2023-2025، التوقعات حسب الفصل والبرنامج وكذا حسب أهم المشاريع أو العمليات. وتعكس هذه التوقعات التطور الطبيعي للنفقات الخاصة بالأنشطة القائمة والالتزامات الميزانية قيد التنفيذ، تضاف إليها النفقات المتعلقة بالمشاريع أو العمليات الجديدة.

وتماشيا كذلك مع توصية تقرير النموذج التنموي الجديد بخصوص أجرأة التصاميم المديرية للاتمركز بصفة أكثر عزما عن طريق نقل حقيقي للسلطات والوسائل، وكذا تكرис اللاتمركز الإداري على رأس المحاور الرئيسية للبرنامج الحكومي في مجال تعزيز حكامة التدبير العمومي وتكريس فعالية الإدارة، يجب أن تحرص مختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات في إطار هذه البرمجة على تقوية أدوار الإدارات اللامركزية في تنفيذ المشاريع عبر تعزيز قدراتها ومواردها البشرية والمالية.

وبالنسبة لتوقعات نفقات الموظفين، التي تشمل بالإضافة إلى المرتبات والأجور والتعويضات، مساهمات الدولة في إطار أنظمة الاحتياط الاجتماعي والتقاعد، فينبغي أن تشمل كتلة الأجور المؤددة برسم السنة المالية الماضية، تضاف إليها النفقات المترتبة عن الترقى في الرتبة والدرجة الواردة وفقاً للنصوص التنظيمية المعمول بها، وكذلك عن التغيرات في أعداد الموظفين والأعوان بالقطاع الوزاري أو المؤسسة.

وفيما يخص النفقات المتعلقة بالمعدات والنفقات المختلفة، فينبغي مراعاة تدابير الترشيد المشار إليها أعلاه، مع الحرص على تحديد كلفة التدابير الجديدة المبرمجة برسم الفترة 2023-2025.

أما بالنسبة لتوقعات نفقات الاستثمار، فيتعين تقييمها على أساس الكلفة التقديرية لتنفيذ المشاريع القائمة، مع الأخذ بعين الاعتبار التقويمات الضرورية، وكذا الكلفة المتعلقة بمشاريع الاستثمار الجديدة، إضافة إلى مراعاة برمجة هذه النفقات للقدرات الفعلية لإنجاز المشاريع بما يسمح بالتقيد بالسقف الأقصى القانوني لترحيل الاعتمادات.

ويجب أن تشمل مقترنات البرمجة الميزانية لثلاث سنوات النفقات الخاصة بالقطاعات الوزارية والمؤسسات وبمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لها وبالحسابات المرصدة لأمور خصوصية التي تعتبر أمراً بالصرف لها وكذا المقترنات المتعلقة بالمداخيل الإجمالية ونفقات الاستغلال ونفقات الاستثمار للمؤسسات العمومية الموجودة تحت وصايتها والواردة في القائمة المحددة بموجب قرار الوزير المنتدب لدى وزارة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية رقم 314.22 بتاريخ 30 جمادى الآخرة 1443 (2 فبراير 2022).

وتوكلاً لواقعية والصدقية في تحديد التوقعات، يجب تدعيم البرمجة الميزانية لثلاث سنوات 2023-2025 بالمؤشرات والمعطيات المعتمدة والمتمثلة أساساً في نسب توطيد اعتمادات الالتزام المتوقعة، وكذا تلك المتعلقة بمعدلات التنفيذ المالي والإنجاز الفعلي للمشاريع بناءً على معطيات دقيقة ومحينة، بما فيها التحويلات لصالح المؤسسات العمومية وكذا المشاريع المزمع استكمال إنجازها، بالإضافة للمعطيات الخاصة ببرمجة المشاريع الجديدة التي استوفت شروط التنفيذ.

كما يتبع أن تشكل الإسقاطات المتعلقة بالسنتين الماليةين 2023 و 2024 الواردة بالبرمجة الميزانية السابقة 2022-2024 والمضمنة بمشاريع نجاعة أداء القطاعات الوزارية والمؤسسات، أساساً لتحديد و/أو تحيين المعطيات الميزانية الخاصة بهاتين السنين الماليةين برسم البرمجة الميزانية لثلاث سنوات 2023-2025. كما يتبع تقديم المعطيات والتصورات الأولية للمقتضيات التي لها علاقة وأثر على البرمجة الميزانية، لمديرية الميزانية التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية، وذلك حتى يتسعى دراستها ومناقشتها وتقييمها في آجال معقولة. كما يتبع قرن المقترنات المتعلقة بالبرمجة الميزانية لثلاث سنوات 2023-2025 بالتوسيعات والتعليقات الالزام.

وستتم مناقشة هذه المقترنات، خلال الفترة الممتدة بين 11 أبريل و 12 مايو 2022، على مستوى لجن البرمجة ونجاعة الأداء التي تضم ممثلين عن مصالح الوزارة المكلفة بالمالية (مديرية

الميزانية) وكذا ممثلي القطاعات الوزارية أو المؤسسات المعنية. وستعكف هذه اللجن، التي ستعقد بمقر مديرية الميزانية حسب الجدول الزمني المرفق، على دراسة مقتراحات البرمجة الميزانية والأهداف ومؤشرات نجاعة الأداء والاستدامة الميزانية، على ضوء الإطار الماكرو اقتصادي والتوجهات العامة سالفه الذكر.

وإذ أؤكد على الأهمية التي يكتسيها إنجاح تفعيل البرمجة الميزانية لثلاث سنوات مع احترام الأجال التنظيمية ذات الصلة، فإنني أدعو جميع القطاعات الوزارية والمؤسسات إلى التعاون مع مصالح الوزارة المكلفة بالمالية من أجل التطبيق الأمثل لمضامين هذا المنشور.

ومع خالص التحيات والسلام.

رئيس الحكومة

عزيز أخنوش



**الجدول الزمني لاجتماعات لجان البرمجة ونجاعة الأداء المكلفة بدراسة البرمجة الميزانية**  
**لثلاث سنوات 2025-2023**

الساعة	تاريخ الاجتماع	القطاعات الوزارية أو المؤسسات
09:30	2022/04/11	وزارة التضامن والادماج الاجتماعي والاسرة
11:30	2022/04/11	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمر والإسكان وسياسة المدينة - قطاع الإسكان وسياسة المدينة
09:30	2022/04/12	المندوبيّة العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج
11:30	2022/04/12	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج - قطاع المغاربة المقيمين بالخارج
09:30	2022/04/13	المندوبيّة السامية للتخطيط
11:30	2022/04/13	مجلس النواب
09:30	2022/04/14	المندوبيّة السامية لخدمة المقاومين وأعضاء جيش التحرير
11:30	2022/04/14	وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة - قطاع التنمية المستدامة
09:30	2022/04/15	وزارة الادماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكافعات - قطاع الادماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل
11:00	2022/04/15	مجلس المستشارين
09:30	2022/04/18	وزارة الادماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكافعات - قطاع الكافعات
11:30	2022/04/18	وزارة الشباب والثقافة والتواصل - قطاع الشباب
09:30	2022/04/19	وزارة العدل
11:30	2022/04/19	وزارة العدل - المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان
11:30	2022/04/19	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني - قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني
09:30	2022/04/20	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمر والإسكان وسياسة المدينة - قطاع إعداد التراب الوطني والتعمر
11:30	2022/04/20	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان
09:30	2022/04/21	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة - قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي
11:30	2022/04/21	وزارة الاقتصاد والمالية
09:30	2022/04/22	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي واصلاح الادارة
11:00	2022/04/22	المجلس الوطني لحقوق الإنسان
09:30	2022/04/25	وزارة الشباب والثقافة والتواصل - قطاع التواصل
11:30	2022/04/25	وزارة الشباب والثقافة والتواصل - قطاع الثقافة
09:30	2022/04/26	المحاكم المالية
11:30	2022/04/26	وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة - قطاع الانتقال الطاقي
09:30	2022/04/27	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
11:30	2022/04/27	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار
09:30	2022/04/28	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة - قطاع الرياضة
09:30	2022/04/28	رئيس الحكومة
11:30	2022/04/28	الأمانة العامة للحكومة
09:30	2022/04/29	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقانة وتقديم السياسات العمومية
11:00	2022/04/29	وزارة الصحة والحماية الاجتماعية
09:00	2022/05/05	وزارة الداخلية - المفتشية العامة للفوات المساعدة
11:00	2022/05/05	وزارة الصناعة والتجارة
09:00	2022/05/06	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج - قطاع الشؤون الخارجية والتعاون
11:00	2022/05/06	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني - قطاع السياحة
09:00	2022/05/09	وزارة التجهيز والماء
11:00	2022/05/09	وزارة الداخلية - المديرية العامة للأمن الوطني
09:00	2022/05/10	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات
11:00	2022/05/10	وزارة الداخلية - المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني
09:00	2022/05/11	إدارة الدفاع الوطني
11:00	2022/05/11	وزارة النقل واللوجستيك
14:00	2022/05/11	المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبياني
09:00	2022/05/12	وزارة الداخلية - الإدارة المركزية
11:00	2022/05/12	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الصيد البحري
14:00	2022/05/12	المجلس الأعلى للسلطة القضائية